العدد (1534) السنة السادسة - الأثنين (15) حزيران 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تتفق جميع الأطراف وكل من يختلف في رأي وتفسير أن الدستور العراقي هو الفيصل في جميع الخلافات، وهو المرجع في تأسيس الحكم في القضايا التي فصل فيها ضمن مواده. لذا فأن جميع القضايا التي ستكون مثار اختلاف بين السلطات وبين الأقاليم والمحافظات مردها الى الدستور الذي فصل اختصاص السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم بشكل واضح لألبس فيه، ولعل من بين ابرز الاختلافات التي برزت خلال الفترة الحالية هي مسألة النفط وقانونه وصلاحيات السلطة الاتحادية وصلاحية الإقليم.

من يفصل في الخلاف بين السلطة الاتحادية والإقليم في تفسير النص الدستوري؟

زهير كاظم عبود

وإذا كان الدستور هو القانون الأسمى للبلاد فأن ثبوت كون النصوص الواردة فيه جامدة لا أثر لها في الواقع، ينتج لنا قناعة من أن السلطات البائدة التي تعاقبت على حكم العراق كانت تريد أن تكون هذه النصوص غباراً وستاراً لذر الرماد في العيون، وشعارات وفقاً لرغباتها ومصالحها السياسية وسياستها الشوفينية، مما يولد لدينا الإصرار اليوم في العراق الجديد على ترجمة النصوص الدستورية الى واقع نلمسه بأيدينا، ونجسد تطبيقاته الإنسانية الى ان تفهم هذه العقول بأن لشعب كردستان الحق في الحياة، وان المساواة في الدستور حالة واقعية تتحول الى ملموس، وأن التجربة الفيدرالية هي الطريق السليم للوصول إلى العراق الديمقراطي الموحد، وأن الاختلاف في وجهات النظر وفي التفسير حالة اعتيادية تحل بالطرق المتمدنة والمتناسبة مع المنهج الديمقراطي في العراق.

أقر الدستور العراقي عند نفاذه إقليم كردستان وسلطاته القائمة كإقليم اتحادي، وبهذا الإقرار المنصوص عليه في متن المادة ١١٧ فقد منح الشرعية الدستورية لقيام الإقليم، حيث أن الدستور أشار الى تكوين النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات غير منتظمة ضمن إقليم وإدارات محلية، ومنح الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وبين الأقاليم حيث أعطى الأفضلية لقانون الإقليم في حال وجود خلاف في التطبيق بينهما حيث منح الدستور الحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم وفق الآلية التي فصلها.

ويشترك إقليم كردستان في المجلس التشريعي الاتحادي الذي يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وينظم عمل هذا المجلس قانون يتم صياغته وإصداره بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب، كما يشترك الإقليم في تشكيل المحكمة الاتحادية العليا التي تأخذ على عاتقها مهمة الرقابة على دستورية القوانين وتفسير النصوص الدستورية عند وجود اختلاف في التطبيق، والفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والأنظمة والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية، وكذلك الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية، كما تفصل المحكمة في الاتهامات الموجهة لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، كما تصادق المحكمة الاتحادية العليا على النتائج النهائية لعضوية مجلس النواب وتفصل المحكمة في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والإقليمي والمحافظات وأن قرارات هذه المحكمة باتة لا تقبل الطعن تمييزاً حيث انها ملزمة لكافة السلطات.

كما يشترك الإقليم ضمن الهيئات التي عدها الدستور مستقلة لضمان حقوق الأقاليم في المشاركة العادلة بإدارة مؤسسات الدولة المختلفة وفي البعثات الدراسية والحلقات الدراسية والتطويرية وفي الاشتراك ضمن الوفود التي تحضر المؤتمرات الإقليمية والمؤتمرات الدولية حيث يتكون الوفد من ممثلي الحكومة الاتحادية وممثلي الإقليم وممثلي المحافظات غير المنتظمة بقانون.

كما يشترك الإقليم في الهيئة العامة لمراقبة وتخصيص الإيرادات العامة في الدولة الاتحادية للتحقق من عدالة توزيع المنح والقروض والمساعدات بموجب استحقاقات الأقاليم والمحافظات التي لم تنتظم ضمن إقليم، ويشترك الإقليم في مجلس الخدمة العامة الاتحادية الذي يتولى تنظيم شؤون الوظيفة العامة وما يتعلق بالتعيين والترقية والتكوين والترفيع. ويحق لسلطة إقليم كردستان بمقتضى نصوص الدستور المادة ١٢٠، وضع دستور للإقليم يحدد هيكل السلطات فيه وآلية عمل تلك السلطات، ومن الطبيعي أن يكون دستور الإقليم منسجما ولا يتعارض مع الدستور الاتحادي، وان لسلطة الإقليم أن تمارس جميع الصلاحيات الممنوحة للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ماعدا ما تم تحديده حصراً من صلاحية السلطة الاتحادية. ويحق لسلطة الإقليم ان تقوم بتطبيق نصوص الدستور الاتحادي عند عدم وجود نص يحكم قضية معينة أو عند وجود تناقض او تعارض في ذلك الأمر، كما يحق لسلطة الإقليم تعديل القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم، بخصوص مسألة لا تدخل ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية المادة ١٢١/ثانياً.

كما يتم تخصيص حصة عادلة من الإيرادات المتحصل عليها اتحاديا، للأقاليم والمحافظات تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد الخاصة للأقاليم والمحافظات، وتدقيق الحاجة الفعلية لها وفقا لنسبة السكان فيها.

وفي الباب الرابع من الدستور ضمن اختصاص السلطات الاتحادية حددت المادة ١١٠ من الدستور الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية، وجاء نص المادة ١١١ مطلقا في ان النفط والغاز هما ملك الشعب العراقي في كل الإقليم والمحافظات، وعقبت المادة ١١٢ ان الحكومة الاتحادية تقوم بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية (بالمشاركة مع حكومات الأقاليم) والمحافظات المنتجة على ان توزع وإراداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، وجاءت الفقرة (ثانيا) من هذه المادة واضحة وصريحة وشفافة من ان الحكومة الاتحادية زائدا حكومة الإقليم تقومان برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة على احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

ونصت المادة ١١٤ من الدستور على ان الاختصاصات المشتركة هي حصرا ضمن الفقرات السبع وهي رسم سياسات التنمية والتخطيط العام ورسم السياسة الصحية وسياسة الموارد المائية والسياسة التربوية والتعليمية وسياسة البيئة وتنظيم مصادر الطاقة الكهربائية وتوزيعها وإدارة الكمارك. وجاء نص المادة ١١٥ واضحا في كل ما لم ينص عليه ضمن هذه الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ان يكون من صلاحية الإقليم والمحافظات التي لم تنتظم في إقليم، وفي ما لم يرد ضمن الصلاحيات المشتركة الواردة أعلاه، تكون الأولوية فيها لقانون الإقليم في حالة الخلاف بينهما.

وإذا عدنا للتحدث عن الخلاف في التفسير والصلاحيات فان الدستور هو الفيصل ونصوصه هي الحكم، إضافة الى ان نص المادة ٩٣ من الدستور جعل اختصاص المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وفي تفسير النصوص القانونية، إضافة الى الفصل في القضايا التي تنشا عن تطبيق القوانين الاتحادية، والفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية والإقليم.

وفي غياب تشريع واضح وشفاف لقانون النفط تكون نصوص الدستور هي الأعلى والأسمى، وتكون المحكمة الاتحادية هي المرجع النهائي حيث ان قراراتها بمقتضى نص المادة ٩٤ باتة وملزمة للسلطة الاتحادية ولسلطة الإقليم.

في مواجهة تكنولوجيا المعلومات

تزداد ضرورة تعليم الباحثين والمستفيدين بكيفية استخدام المكتبات، مع تنوع مصادر المعلومات وقواعد البيانات في العلوم والمجالات المختلفة، وتوسع حركة الطباعة والنشر على مستوى العالم. اذ ان هذا «التوسع المعلوماتي الأفقي» ينبغي ان ترافقه تنمية مهارات بعينها وإرساء أسس علمية وتقنية حديثة تلازم الشخص المستفيد (الباحث)، وتمكنه من بلوغ مصادر المعلومات المتعلقة بموضوع بحثه، وتعينه على فرز المفيد منها، على وفق صيغ منظمة، وبأقل جهد ووقت ممكنين، وهو ما يصب في النتيجة في تفعيل حركة البحث العلمي والتعليم العالي في العراق.

صفد حسام الساموك

ان تنمية تلك المهارات تبدأ من خلال تأكيد أدواتنا في وضع أسس واقعية لما يطلق عيه اليوم بالتعليم الببليوغرافي، والذي مازال اصطلاحا غريبا وغير معروف لشريحة أكاديمية وبحثية في العراق، على الرغم من انه قطع عقودا في دول العالم، وفي عدد من دول المنطقة، باعتبار ان مثل هكذا تعليم يعمل ضمن مساع وجهود تعريف الباحث المبتدئ بآليات استخدام والإفادة من المحتوى العلمي في المكتبات، وتمكينه من القدرات والمهارات التي يحتاج اليها في عمليات تحديده لمصادر المعلومات (المطبوعات والمواد السمعية والبصرية وقواعد البيانات، ومواقع الانترنت.. وغيرها)، وتقييم المعلومات وفرزها، واستخدام المناسب منها بالشكل الأمثل، أي انه «تعليم المستفيد كيفية استخدام المكتبة»، فضلا عن دوره في إعانة الباحث المحترف في مواجهة التوسع الأفقي لقواعد المعلومات في ظل تقدم تكنولوجي لافت، لا يعطي للمستفيدين منه فرصة واحدة للانتظار والتأمل قبل ان يواكبوا تقدمه.

ان الدراسات الحديثة المتعلقة بـ«التعليم الببليوغرافي» تشير الى ان أهداف هذا النمط من التعليم تتمحور في التعرف على المكتبة بأقسامها المختلفة، والخدمات التي تقدمها، وطريقة تنظيمها، وتعريف المستفيدين بكيفية استخدام فهرس المكتبة، البطاقي او الالكتروني، وتنمية الترابط بين المواد التي تدرس لهم ومصادر المكتبة المتاحة، واكتساب المستفيدين المعرفة والمهارة في استخدام الكتب والدوريات والمراجع، بمجالات تخصصاتهم، فضلاً عن إكساب المستفيدين مهارات استثمار وظائف الانترنت البحثية والعلمية، وقواعد البيانات المتاحة على أقراص ليزرية (C.D)، او على شبكة المعلومات الدولية.

المكتبات الجامعية والبحث العلمي

تضطلع الجامعات بشكل عام، بدور رئيس في مجال (البحث العلمي وتنمية المعرفة بشتى أنواعها، والقيادة الفكرية وخدمة المجتمع)، وتمثل المكتبة الجامعية العنصر الفاعل في ديمومة البحث العلمي، الى جانب العناصر الأخرى، بوصفها نقطة انطلاق، ومن هنا تكمن ضرورة إيجاد أسس علمية صحيحة ومفاهيم علمية، في عملية «التعليم الببليوغرافي» في الجامعات العراقية، لبناء وعي معرفي بأهمية هذه المكتبة، بشكليها التقليدي او الالكتروني.

ويرى أكاديميون مهتمون بهذا النمط التعليمي، ان بعض التحديات بدأت بمواجهته في حال النظر بتطبيقه في عدد من البلدان العربية، ولعل العراق من بينها، وعلى رأس تلك التحديات (هو اعتبار البعض «التعليم الببليوغرافي» شيئا وافدا من ثقافات أخرى، يلقى من يعارضه او من يقبله او من يقف موقفاً محايداً، ومنها ما يرتبط بالباحثين المستفيدين من مجالاته، ممن لا يعون أهمية هذا التعليم واعتادوا الاستخدام التلقائي للمكتبة الجامعية، وفي ذلك هدر في الوقت والجهد، ومنها ما يتعلق بالقائمين على المكتبة-أنفسهم- حين يرون ان لا جدوى من هكذا «تعليم»، ما داموا يقومون بدور «المرشد» للباحث، ويحفظون موجودات المكتبة عن ظهر قلب). ومن التحديات التي تواجه التعليم الببليوغرافي، طبقاً لما يراه د. وليد نصر، في كتابه (التعليم الببليوغرافي في المكتبات الأكاديمية): إشكالية وضع برامجه على ارض الواقع، في ظل نظام تعليمي، قائم على التلقين، وليس تنمية المهارات البحثية، كما وان إتاحة تكنولوجيا المعلومات للمستفيدين، وما توفره من إمكانات في البحث تتطلب معرفة كاملة من قبل القائمين على المكتبات الجامعية باستخدامات هذه التكنولوجيا، والتي يعتقد الباحث انها المعضلة الأكثر أهمية التي تواجه هذا التعليم، نظرا لعدم تقبل البعض – خاصة المتقدمين بالسن منهم- فكرة إيجاد آليات مستحدثة في عمله، لا تتواءم وطبيعة خبراته السابقة، وقد يجد صعوبة بالغة فيها.

وتزيد من أهمية هذا التعليم (الحديث) التطور الكبير للمكتبات الجامعية التقليدية، وحسبنا ان نشير في معرض اشارتنا عن حجم تلك المكتبات ودورها قديما وحديثا في حركة البحث العلمي، الى المكتبة المركزية لجامعة بغداد، التي تعد من بين اكبر وأقدم واهم المكتبات الجامعية في العراق والمنطقة، حيث كانت تأسست في عام ١٩٥٩، وانقسمت الى موقعي الجادرية للتخصصات العلمية والوزيرية للتخصصات الإنسانية في عام ١٩٩٠، وكانت قد حصلت على حق إيداع مطبوعات الأمم المتحدة ووثائقها عام ١٩٦٠، ولديها مرتبة متقدمة للغاية في تسلسلات مكتبة داغ هيمرشولد في نيويورك من بين مكتبات إيداع العالم في منظمة الأمم المتحدة.

وتهدف هذه المكتبة الى خدمة البحث العلمي للأساتذة والباحثين وطلبة الدراسات العليا، في مواكبة تطور حركة البحث العلمي العالمي، وتوفير مصادر معلوماتية حديثة ومتنوعة لخدمة المستفيدين، ودعم المناهج الدراسية بما توفره من مصادر معلومات حديثة، وتقديم أفضل خدمات المعلومات المختلفة بالوسائل التقليدية وغير التقليدية عن طريق النشرات والببليوغرافات والمستخلصات والكشافات وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى، فضلاً عن إقامة الدورات التدريبية في مختلف علوم المعلومات والمكتبات. لقد حرصت المكتبة المركزية بجامعة بغداد على توفير آخر المصادر الحديثة في مختلف المجالات، وأعلنت عن توفيرها لمجموعة كبيرة من الدوريات الحديثة باللغتين العربية والانكليزية، فضلا عن نشرات علمية في موضوعات العلوم الصرفة، وأصدرت وحدة الفهرسة والتصنيف فيها قائمة بهذه المصادر الحديثة وأسماء مؤلفيها، على شكل بطاقات مكتبية حيث تعتمد المكتبة نظام الفهرس اليدوي، وبدأت مع إطلالة بتقديم خدمة الترجمة المجانية، لباحثي وطلبة الجامعة للغات الانكليزية والفرنسية والإسبانية.

استخدامات تقنية

وفي المجال الالكتروني، فان أهمية استخدامات تكنولوجيا المعلومات بدأت تظهر بشكل متزايد على مستوى العالم، حين كشفت دراسة عالمية حديثة ان ٧٥٠ مليون مستخدم، قاموا بعمليات بحث على الانترنت، بلغت ٦١ مليار عملية في شهر واحد فقط، وأفادت: ان محرك البحث (Google) استحوذ على أكثر من نصف عمليات البحث على الانترنت، التي تم تنفيذها في شهر آب من العام الماضي فقط، وقد كان نصيب هذا المحرك منها ٣٧ مليار عملية، أي أكثر مما حصلت عليه مواقع الكترونية كبرى أخرى مجتمعة، واحتل محرك البحث (Yahoo) المركز الثاني كأكثر مواقع البحث على الانترنت استخداما بعدد عمليات بلغ ٨،٥ مليار عملية. وقالت الدراسة ان اكثر عمليات البحث التي تم إجراؤها كانت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي تضم الصين واليابان والهند، حيث قام ٢٥٨ مليون مستخدم بتنفيذ ما يزيد على ٢٠ مليار عملية بحث، وان ٢١٠ ملايين مستخدم نفذوا ١٨ مليار عملية بحث في أوروبا، وان ٢٠٦ ملايين مستخدم في أمريكا الشمالية نفذوا ١٦ مليار عملية، وكانت منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا أخيرة، حين سجلت فيها ٣٠ مليون مستخدم، نفذوا ملياري عملية بحث. لقد اضطلعت الشبكة الدولية للمعلومات ، والتقنيات الحديثة لوسائل الاتصال المرتبطة بها، بمهام إيجاد شريحة عريضة من المتلقين، بصرف النظر عن تخصصاتهم العلمية او الدراسية، او مستويات تعلمهم، او فئاتهم العمرية، ولعل هذا الأمر ينطبق في العراق. لاسيما بين الأوساط الطلابية، على مختلف مراحلهم الدراسية الثانوية والأولية والعليا.

وهذا ما يعزز اعتقادنا في ان تعرض هذه الإعداد الكبيرة من المتلقين للتقنيات الحديثة للاتصال، على مستوى الاستخدامات الشخصية لكل منهم، وإضفاء عناصر الجذب والتشويق المختلفة عليها، توجب توافر وسائل تكنولوجيا التعليم الحديثة في مجتمعاتهم التعليمية (الجامعة)، والخروج على الأنماط التقليدية في تعرضهم للرسائل التعليمية، لما تشكله هذه الوسائل من دور في تنوع خبراتهم، وتواكب تطلعاتهم، وبالتالي تعزز من فرص بقائها في أذهانهم لأطول فترة زمنية ممكنة، وتزيد من انتباههم وايجابيتهم في التعلم، وتنوع في أشكال تقديم المعلومات المختلفة لهم، ويؤكد أهمية التعليم الببليوغرافي في الجامعات. وتزيد أهمية هذا التعليم، حين تكشف إحصائية قدمت بندوة النشر الالكتروني التي عقدت في القاهرة: (ان ما ينشر في العالم حوالي مليون وثلاثمئة الف كتاب في السنة الواحدة ،تستهلك ٤٠ مليون طن من الورق، ونصف مليون دورية، يطبع منها ٢٠٠ مليار نسخة، تستهلك مليون طن من الورق، ومليوني مصغر فلمي، ومليوني مادة سمعية وبصرية، و١٥٠ الف ملف بياني، وخمسين الف قرص ليزري، و٢٥٠ الف رسالة جامعية)، وبالتالي فان هذا الكم الهائل في المعلومات يتطلب آليات علمية تعين الباحث في الفرز والتقييم.

وفي عملية البحث العلمي في العراق.. تمثل مرحلتا القراءة وجمع المعلومات تحديين كبيرين يواجهان الباحث العلمي المبتدئ، خاصة في مرحلة الماجستير، نظرا لعدم وجود آليات علمية تعينه على الفرز بين الكم الهائل المعروض أمامه من المعلومات، (خاصة في ظل وجود مكتبات جامعية كبرى، واستحداث المكتبة العلمية الافتراضية العراقية)، وتأخذ من مدته البحثية المحددة بسنة واحدة وقتاً طويلاً، في حين تركز «مرحلته التحضيرية» على مفردات علمية ذات علاقة بالتخصص الدقيق له، وتتمحور دراسته لمناهج البحث على شروط التفكير العلمي بالمشكلة البحثية ومناهج وطرق دراستها، دون تعليمه-في الغالب-على الأسس العلمية للوصول الى المعلومات وفرز المطلوب منها، والتي تشكل الدعامة الرئيسة في عمليات إخضاع مشكلة البحث للدرس والتقييم والاستنتاج. ان كل ذلك يؤكد علينا ضرورات وموجبات وضع أسس علمية تفيد الباحث العلمي – المبتدئ على وجه الخصوص – في عمليات تحديده للمعلومات المتعلقة بموضوع ومجال بحثه، وسط كم هائل ومتدفق يتعرض له من هذه المعلومات، وضرورة إيجاد سبل واليات تعينه في التعامل مع المكتبات الجامعية التقليدية والالكترونية.

لقد سعت الجامعات العراقية الى توفير أوسع قاعدة بيانية ومعلوماتية متطورة لخدمة باحثيها، وبالتالي تفعيل البحث العلمي في العراق بشكل عام، وفضلا عن تعزيز خدمات المكتبات الجامعية بدأت بتوفير خدمات المكتبات الالكترونية المختلفة، وكان المشروع الأكثر أهمية، في مجال التقنيات الالكترونية «المكتبة الافتراضية العلمية العراقية» التي وفرت آخر الإصدارات العالمية العلمية المختلفة مجانا، الى الباحثين الأكاديميين العراقيين.

ونرى ان توفير هذه القواعد البيانية والمصادر المعلوماتية العريضة والمتنوعة ينبغي ان يراعي ضرورة تنمية مهارات الباحثين في التعامل معها، وعدم الضياع فيما بينها، وبالشكل الذي يمثل هدرا في الإمكانات والوقت وربما حتى في الطاقات، ونكرر توصيتنا بان تكون هناك أسس علمية لـ«التعليم الببليوغرافي»، من خلال بحث إضافة مواد منهجية في هذا المجال، ضمن المواد الدراسية التي ينبغي ان يجتازها الباحث في سنته التحضيرية للدراسات العليا، ويمكن تطبيق ذلك في الدراسات الأولية، كما ويمكن إضافة مفردات تتعلق بتنمية مهارات استخدامات المكتبة التقليدية والالكترونية، ضمن مفردات مناهج البحث العلمي، كخطوة أولى ممكنة لتنمية هذه المهارات.

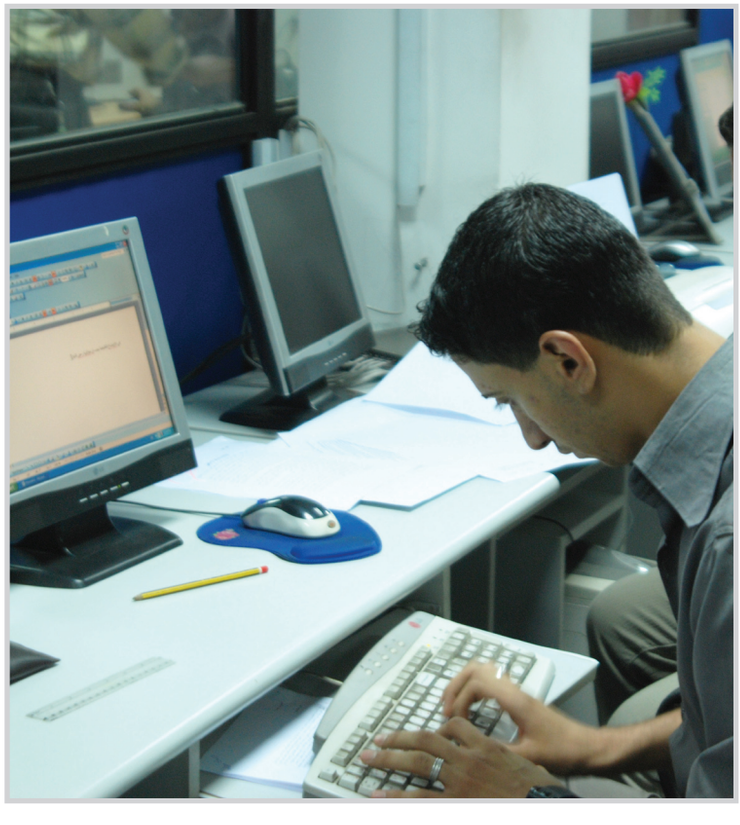

وسائل الإعلام واللغة اللفظية.. السير باتجاه الوهم

د. جليل وادي

علاقة عضوية تلك التي تربط بين اللغة والفكر، ذلك ان اللغة وعاء الفكر، فلا فكر من دون لغة، ولا لغة من دون فكر، فالمرء يفكر باللغة، وبذا فأن مستوى الفكر مرتبط بمستوى اللغة التي يفكر بها المرء، فإذا ما أصاب اللغة خلل ما، فأن ذلك الخلل ينتقل تلقائيا الى الفكر، وعليه فأن الأمة التي تنحدر لغتها يتراجع فكرها، وبالتالي يتعذر عليها الابتكار وحل المشكلات التي تتعرض لها، فضلاً عن تدني ثقافتها وصعوبة تواصلها ومواكبتها للثقافات الأخرى، وبذا فأن الارتقاء بالأمة لابد ان يكون مدخله لغويا، وهذا ما دعا الأمم المختلفة الى ايلاء لغتها عناية بالغة.

كما ان اشتراك أبناء الأمة في اللغة يؤدي الى وحدة في تفكيرهم ومشاعرهم، فضلاً عن إيجاد حياة فكرية وعاطفية مشتركة، وما يتبع ذلك من تكوين مفاهيم ونظرات موحدة إزاء الأشياء، الامر الذي يقود الى انصهارهم في وحدة خاصة مميزة تسهم بفاعلية في تكوين هوية الأمة وشخصيتها، ذلك ان اللغة مرآة تعكس سايكولوجية الأمة بما تتسم به من خصائص فكرية ونفسية واجتماعية، لهذا قيل ان اللغة هي (الوطن العقلي للأمة).

اللغة في الإعلام

هذه المنطلقات الفكرية المهمة يفترض ان تكون حاضرة في أذهان القائمين على المؤسسات البنيوية التي تقع على عاتقها مهمة بناء ثقافة المجتمع بضمنها الارتقاء بلغته ، بخاصة ان نقل الثقافة من جيل الى آخر او من ثقافة الى أخرى عبر التواصل الثقافي لن يتم بشكله المتكامل الا عبر اللغة.

وتشكل وسائل الاتصال الجماهيرية (التلفزيون، الراديو، الانترنيت، السينما، الكتاب، الصحافة المطبوعة) بوصفها واحدة من ابرز المؤسسات البنيوية أداة فاعلة في تطوير اللغة وإنمائها، لما تتسم به هذه الوسائل من قدرة كبيرة على التأثير، ومخاطبة شرائح اجتماعية واسعة، فضلاً عن إمكاناتها على تجاوز معيقات الاتصال التقليدية، لذلك عول المعنيون باللغة والثقافة كثيرا على هذه الوسائل، لاعتبارات كثيرة منها ما يتعلق بأن اللغة اللفظية مازالت الوسيلة الأكثر استخداما في العملية الإعلامية.

وبالرغم من ان وسائل الإعلام العربية تشهد نمواً متسارعاً، الا ان تراجعاً واضحاً بدا في عنايتها باللغة الى درجة ان الكثير منها لم تشغل اللغة مساحة واضحة من اهتمامها، مع ان سوء استخدام اللغة الذي تمظهر بأشكال مختلفة يقود الى عدم اكتمال دائرة العملية الاتصالية بالشكل الأمثل، وان كان ظاهر العملية يوحي بان الاتصال قد تحقق، فالقائم بالاتصال غالبا ما يجهل الكيفيات التي جرى من خلالها فك رموز الرسالة الاتصالية، ولا طبيعة ادراكات الجمهور للمضامين المرمزة باللغة اللفظية.

كفاءة الرموز

وعلى هذا فأن النجاح في تحقيق أهداف الاتصال يتوقف على كفاءة الرموز المستخدمة وقدرتها على نقل دلالات بعينها، وان استخدام رموز اللهجات مثلا اقل كفاءة من رمز اللغة الأم، وبذا فأن إهمال رموز اللغة الأم يجعل الرسائل الإعلامية تنطوي على دلالات غير تلك التي يقصدها القائم بالاتصال، ما يعني ان فكرة الرسالة او مضمونها لن يفهمها الجمهور بدقة وان وصلته الرسالة، فوصول الرسالة لا يعني بأي حال من الأحوال إدراك مضامينها، ولاشك ان الخلل يكمن في شكل الرسالة، أي في مجموعة المفردات والعبارات المستخدمة.

واذا كانت الرسالة هي الوسيلة كما يقول عالم الاتصال ما كلوهان، فأن الخلل الذي تتعرض له الرسالة في صياغاتها والرموز المعتمدة، ينعكس تلقائيا على الوسيلة، وبالتالي تبقى الوسيلة تمارس شكلا اتصاليا فارغا من محتواه، وهذا ما يكشف تعثر تحقيق البرامج الثقافية التي تطمح بعض وسائل الإعلام إكسابها الى الجمهور.

ان مقارنة بسيطة بين الكلف المبذولة سواء أكانت مادية أم معنوية مع مستويات تمثل الجمهور للبرامج الثقافية، يتبين ان نسبة المتحقق لا يشكل قيمة تستحق التقدير.

تميع لغوي

وفي الوقت الذي ينتظر فيه من وسائل الاتصال الجماهيرية الارتقاء بلغة الجمهور، يلاحظ ان جل تلك الوسائل قد تميعت مع اللغة السائدة في الواقع بمستوياتها المختلفة، وبدل ان تكون لغة الجمهور مستمدة من اللغة التي تعتمدها وسائل الإعلام، حدث العكس، اذا اعتمدت وسائل الإعلام لغة الجمهور في عملياتها الاتصالية، ظنا من القائمين بالاتصال ان ذلك يتيح فرصا أوسع وأسرع في إيصال مضامين رسائلهم للجمهور.

وكان هذا واحدا من الأوهام التي شهدت شيوعا واسعا في المشهد الإعلامي العربي، من دون ان ينتبه القائمون على تلك الوسائل الى ان اعتماد أي مستوى من مستويات اللغة السائدة في الواقع يقود الى تضييق المساحة التي يبغون توسيعها، من خلال الطرد غير المقصود لشرائح اجتماعية غير محلية يتعذر عليها إدراك مضامين رسائلهم او فك رموزها بسلاسة، وهو ما تستوجبه العملية الإعلامية، فضلاً عن الإغراق بالمحلية في وقت تستثمر فيه وسائل إعلامية الفضاء المفتوح الذي إتاحته ثورة الاتصال للتواصل مع الغير او اختراقه وغيرها من الأهداف.

منطقة هشة بآذان صماء

كما ان عدم ايلاء اللغة ما تستحق من عناية في وسائل الإعلام جعل منها منطقة هشة لنفاذ غير المعنيين باللغة والإعلام على حد سواء، ما شكل معولا ينخر في جسد الوسيلة الإعلامية والتقليل من شأنها في نظر الجمهور، وانعكاس ذلك على مجموعة القيم المهنية التي يفترض بالوسائل الإعلامية التحلي بها.

ومع ان الجهات المعنية بأمر اللغة قد تعالت صيحاتها مبكرا بضرورة ايلاء اللغة أهمية فائقة، بخاصة في وسائل الإعلام، الا ان تلك الصيحات لم تلق آذانا صاغية، ما جعل الأمة إزاء تحديات محتملة تضاف الى المتراكم من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تراجع الفكر وانحدار الثقافة.

وبالرغم من أدراك الجميع ان وسائل الاتصال الجماهيرية وسائل إخبارية وثقافية وترويجية، لكن يراد منها بالدرجة الأساس تشكيل ثقافة مستنيرة، الا ان إهمال اللغة يفرغ تلك الوسائل من أدوارها الأساسية في تنمية المجتمع لعدم قدرتها على تحقيق غاياتها الثقافية وان تفوقت في الوصول الى أهدافها الإخبارية، ومثل هذا الأمر يسهم من دون قصد في تخريب العمليات الثقافية التي تقوم بها المؤسسات الأخرى، وعليه فأن الأمر من الخطورة بمكان يقتضي تأمله بعناية لتحديد الآليات التي من شأنها التصدي لهذه المخاطر غير المنظورة.

آراء وأفكار Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com